د. ياسمين رضوان
مدرس العلوم السياسية ومدير وحدة الجودة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المستقبل - مصر

أثر تفعيل التعاون الدولى لمواجهة التغيرات المناخية على تعزيز الأمن الإنسانى

دراسة حالة للاتحاد الإفريقى (٢٠٠٢- ٢٠٢٤م)

مقدمة :

تُعد التغيرات المُناخية قضية معقدة ومتعددة الأوجه، كما تُشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الإنسانى فى العالم أجمع[١]؛ حيث إن آثار هذه التغيرات، مثل: الظواهر الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وانعدام الأمن الغذائى، يمكن أن تؤدى إلى تفاقم النزاعات والنزوح وعدم الاستقرار فى المناطق المعرضة للخطر[٢]. ومن ثم، فإن تفعيل التعاون الدولى أمر بالغ الأهمية فى التصدى لهذا التهديد الوجودى وضمان أمن ورفاهية السكان فى جميع أنحاء العالم على المدى الطويل. إن التعاون الدولى فى هذا الشأن ضرورى لعدة أسباب: أولاً وقبل كل شىء، تُعد التغيرات المُناخية قضية عابرة للحدود وتتطلب استجابة عالمية منسقة. لا يمكن لأى دولة أو منطقة بمفردها أن تتصدى بفعالية لتغير المُناخ بمفردها، ما يجعل التعاون بين الدول أمرًا حتميًا. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب معالجة التغيرات المُناخية موارد وتكنولوجيا وخبرات كبيرة قد لا تكون متاحة بسهولة لجميع الدول.

ومن خلال تجميع الموارد ومشاركة المعرفة، يمكن للدول المختلفة العمل معًا لتطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتخفيف من آثار التغيرات المُناخية والتكيف معها، مثل: الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، وحماية السكان المعرضين للخطر، وبناء القدرة على الصمود فى مواجهة المخاطر المرتبطة بالمُناخ، وهو ما يضمن لدول العالم سلامة وأمن مواطنيها وتعزيز الاستقرار العالمى وحماية الأمن الإنسانى فى مواجهة هذا التحدى العالمى[٣].

لا شك فى أن تفعيل التعاون الدولى -فى حد ذاته- يواجه العديد من التحديات التى تنشأ عن الطبيعة المتنوعة (المتناقضة أحيانًا) لدول العالم بشكل عام، ويتمثل أحد التحديات الرئيسية فى عدم وجود توافق فى الآراء بشأن الأهداف المشتركة؛ حيث إن لكل دولة أولوياتها ومصالحها الخاصة، ما يجعل من الصعب الاتفاق على استراتيجية أو خطة عمل موحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قضايا تفاعلات القوة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد تزيد من تعقيد العملية؛ فقد تشعر الدول النامية بأنها مهمشة أو مغمورة من قبل الدول الأكثر قوة، ما يؤدى إلى صراعات محتملة وإعاقة التطور أو التنمية.

ومن التحديات الأخرى التى تواجه تفعيل التعاون الدولى مسألة السيادة؛ فغالبًا ما تتردد الدول فى التنازل عن السيطرة أو سلطة صنع القرار للمنظمات أو الشراكات الدولية، خوفًا من فقدان الاستقلالية أو النفوذ، وهذا يمكن أن يخلق عوائق أمام التعاون ويحول دون فعالية الجهود المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل المعايير الثقافية والقيم والأيديولوجيات السياسية المتباينة أيضًا

تحديات أمام التعاون؛ حيث قد تؤدى إلى سوء الفهم وانعدام الثقة وانهيار التواصل. ووفقًا لعدد من الدراسات، من أجل التغلب على هذه التحديات، فإنه من الضرورى أن تنخرط الدول التى تهدف إلى مواجهة أزمة عالمية فى حوار مفتوح، وبناء الثقة، وإعطاء الأولوية للمصالح المشتركة من أجل الصالح العام للمجتمع الدولى(٤).

١- إشكالية الدراسة

تبحث الدراسة فى دور الاتحاد الإفريقى فى تحقيق الأمن الإنسانى فى إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٢٤م، مع التركيز بشكل خاص على الفترة التى أعقبت التحول المؤسسى للاتحاد فى عام ٢٠٠٢م (التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى). تسعى الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة هذا التحول فى تعزيز قدرة الاتحاد على معالجة التحديات المتزايدة التى تفرضها التغيرات المُناخية على الأمن الإنسانى فى القارة، وذلك فى ضوء الالتزامات الجديدة التى نص عليها القانون التأسيسى للاتحاد.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

- طرح أداة لتفعيل التعاون الدولى فيما يخص التغيرات المُناخية، وذلك لتحقيق الأمن الإنسانى؛ حيث إنه رغم وجود الاتفاقيات المعنية فإنها غير مفعلة.
- تحديد مؤشرات واضحة لقياس الأمن الإنسانى.
- إلقاء الضوء على الدور المصرى الخاص ببلورة هذه الأداة وتقديم نموذج فى منهجية استخدامها.

تساؤلات الدراسة

تتناول الدراسة من خلال أجزائها المختلفة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ- ما دور الدول والمنظمات الدولية فى تفعيل التعاون الدولى لمعالجة الآثار السلبية للتغيرات المُناخية؟

ب- ما علاقة التنمية المستدامة بالأمن الإنسانى من ناحية، وتفعيل التعاون الدولى لمعالجة التغيرات المُناخية من ناحية أخرى؟

ج- ما دور الاتحاد الإفريقى فى التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المُناخية والتكيف معها؟

د- إلى أى مدى يمكن أن تقوم مصر بدور فى تفعيل التعاون الدولى لحل أزمة التغيرات المُناخية من خلال الاتحاد الإفريقى؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الأمن البيئى كإطار تحليلى لفهم العلاقة المعقدة بين التغيرات المُناخية والصراعات والتنمية فى القارة الإفريقية. ستساعد هذه النظرية فى تحديد الآليات التى من خلالها تؤثر التغيرات المُناخية على الأمن الإنسانى، مثل نُدرة الموارد والنزوح القسرى وانهيار النظم البيئية. بالتوازى مع ذلك، سيتم تطبيق المنهج الوظيفى لتحليل دور الاتحاد الإفريقى كمؤسسة دولية فى مواجهة هذه التحديات. سيتيح هذا المنهج تقييم قدرة الاتحاد على وضع أجندة إقليمية شاملة، وبناء التوافق بين الدول الأعضاء، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة التغيرات المُناخية.

كما تُسهم الدراسة فى تحليل نقدى للسياسات الدولية حول تغير المُناخ، لا سيما فى سياق الدول الإفريقية، ويتضمن ذلك دراسة كيفية تأطير الجهات الفاعلة المختلفة لقضية التغير المُناخى، وماهية الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للسياسات وتطبيقها، لذلك، فى حين أن المنهجية الأساسية هى مراجعة الأدبيات، تتضمن الدراسة أيضًا عناصر تحليل الخطاب النقدى لتحليل اللغة والسرد المحيط بتغير المُناخ.

تتضمن الدراسة العناصر الرئيسية الآتية:

أ- الإطار المفاهيمى للدراسة.

ب- أساليب معالجة التغيرات المُناخية بين المبادرات والاتفاقيات الدولية.

ج- الاتحاد الإفريقى والتغيرات المُناخية: الإطار التاريخى والآليات والسياسات.

د- نتائج الدراسة والحلول والسياسات المقترحة.

أولاً- الإطار المفاهيمى للدراسة

تقوم الدراسة على ثلاثة مفاهيم رئيسية: التنظيم الدولى، والتغير المُناخى، والأمن الإنسانى.

١- التنظيم الدولى

يوجد العديد من النظريات المنبثقة عن مفهوم التنظيم الدولى، مثل: الليبرالية الجديدة، والواقعية، والنظرية التبعية، والبنائية، وتتبنى الدراسة منظور الأخيرة الذى يؤكد دور الأفكار والمعايير والمعتقدات فى تشكيل سلوك الدول. ووفقًا للباحثين البنائيين مثل ألكسندر فيندت(٥) *Alexander Wendt* وجيفرى تشيكل(٦) *Jeffrey Checkel*؛ فإن الدول ليست مجرد جهات فاعلة ذات مصالح ذاتية مدفوعة بالاهتمامات المادية، بل تتأثر أيضًا

بالمعايير والهُويّات الاجتماعية التى يتم بناؤها من خلال التفاعلات مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى. تشكل هذه المعايير والهُويّات كيفية إدراك الدول لمصالحها، ما يؤدى إلى تشكيل التحالفات أو التعاون أو الصراع داخل المنظمات الدولية. تتمثل أحد المنظورات الرئيسية للنظرية البنائية فى سياق المنظمات الدولية فى فكرة أن هُويّات الدول ومصالحها ليست ثابتة، بل يجرى بناؤها وإعادة بنائها باستمرار من خلال التفاعلات الاجتماعية، وهو ما يعكس آثارًا مهمة لفهم سلوك الدول داخل المنظمات الدولية؛ حيث تشير إلى أن الجهات الفاعلة ليست ملزمة بمصالح محددة مسبقًا، ولكن يمكنها التكيف والتغيير وفقًا للمعايير والمعتقدات السائدة فى النظام الدولى. على سبيل المثال، قد يتأثر قرار دولة ما بالمشاركة فى بعثة لحفظ السلام أو التعاون فى القضايا البيئية داخل منظمة دولية بتصورها الذاتى كفاعل عالمى مسئول. بالإضافة إلى ذلك، تسلط النظرية البنائية الضوء على دور التنشئة الاجتماعية والإقناع فى تشكيل سلوك الدولة داخل المنظمات الدولية؛ فمن خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، يمكن للدول أن تستوعب معايير وقيم النظام الدولى، ما يؤدى إلى تغييرات فى سلوكها وتفضيلاتها. ومن ناحية أخرى، ينطوى الإقناع على استخدام أدوات الخطاب السياسى والحُجج للتأثير على معتقدات الدول الأخرى وأفعالها. من خلال فهم كيفية عمل التنشئة الاجتماعية والإقناع داخل المنظمات الدولية، يمكن لصانعى السياسات والمحللين التنبؤ بسلوك الدول وتشكيله بشكل أفضل، مما يعزز التعاون وحل النزاعات على الساحة الدولية.

٢- التغير المُناخى

تقتصر الدراسة على النظريات السياسية القائمة على مفهوم التغير المُناخى؛ حيث إن هناك العديد من النظريات المقدمة من منظورات مختلفة، وأهمها: نظرية الحوكمة المُناخية والعدالة المُناخية ودبلوماسية المُناخ، أما عن نظرية الحوكمة المُناخية؛ فهى تُعد -وفقًا لبعض الدراسات[٧] - إطارًا مهمًا يسعى إلى فهم وتحليل التفاعلات والعلاقات المعقدة بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة فى تشكيل السياسات واللوائح المُناخية. أما عن نظرية العدالة المُناخية؛ فهى تمثل إطارًا شاملًا يهدف إلى معالجة التقاطع بين تغير المُناخ والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويؤكد المنظرون فى هذا السياق أن آثار تغير المُناخ لا تتوزع بالتساوى فى المجتمع؛ حيث تتحمل المجتمعات المهمَّشة والدول النامية عبئًا غير متناسب. فى ضوء ذلك، تدعو العدالة المُناخية إلى سياسات وإجراءات لا تخفف من آثار تغير المُناخ فحسب، بل تضمن أيضًا حماية ودعم الفئات السكانية الأكثر ضعفًا. بالإضافة إلى ذلك، تلقى نظرية العدالة المُناخية على الحاجة إلى انتقال عادل نحو مجتمع أكثر استدامة وإنصافًا. وهذا يستلزم التحول عن الوقود الأحفورى والاتجاه نحو مصادر الطاقة المتجددة بطريقة لا تضر بالعمال أو المجتمعات التى تعتمد على صناعة الوقود الأحفورى، ومن ثم، فهى تدعو إلى الاعتراف بالمظالم البيئية السابقة والحالية والتعويض عنها وإشراك المجتمعات المحلية فى الخطوط الأمامية فى عمليات صنع القرار[٨].

بالنسبة لنظرية دبلوماسية المُناخ؛ فهى تهدف إلى فهم كيف يمكن للمفاوضات والاتفاقات الدولية أن تتصدى للتحدى العالمى المتمثل فى تغير المُناخ. وتؤكد النظرية فى جوهرها أهمية التعاون بين الدول للتخفيف من آثار تغير المُناخ والانتقال نحو مستقبل أكثر استدامة. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لنظرية الدبلوماسية المُناخية فى الاعتراف بأن تغير المُناخ قضية عابرة للحدود الوطنية تتطلب عملاً جماعيًا على نطاق عالمى. وهذا يعنى أنه يجب على الدول أن تعمل معًا لوضع أهداف طموحة لخفض الانبعاثات، ومشاركة التكنولوجيا والموارد، ودعم المجتمعات الضعيفة الأكثر تأثرًا بتغير المُناخ. ومن الجوانب المهمة الأخرى لنظرية الدبلوماسية المُناخية فكرة المسئوليات المتباينة التى تعترف بأن الدول المتقدمة قد أسهمت تاريخيًا بشكل أكبر فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، وبالتالى تقع عليها مسئولية أكبر فى اتخاذ إجراءات. هذا المبدأ منصوص عليه فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ *United Nations Framework Convention on Climate Change-UNFCCC*، ويشكل أساس المفاوضات الدولية بشأن المُناخ. ومن خلال فهم نظرية الدبلوماسية المُناخية وتطبيقها، يمكن لصانعى السياسات والدبلوماسيين العمل على بناء توافق فى الآراء والتوصل إلى اتفاقات عادلة وفعالة ومستدامة فى مواجهة التحديات المعقدة لتغير المُناخ[٩].

٣- الأمن الإنسانى

يوجد العديد من النظريات المرتبطة بمفهوم الأمن الإنسانى، أهمها؛ نظرية الأمن الشامل، التنمية الإنسانية، والأمن البيئى، والحوكمة. بالنسبة لنظرية الأمن الشامل،

فهى مقاربة شاملة تركز على حماية الأفراد ورفاهيتهم وليس فقط على الدولة. ويؤكد المنظرون -فى هذا الإطار- أهمية التصدى ليس فقط للتهديدات الأمنية التقليدية مثل العدوان العسكرى والإرهاب، بل أيضًا التهديدات غير التقليدية مثل الفقر والمرض والتدهور البيئى وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن خلال اتباع مقاربة أمنية محورها الإنسان، يمكن لصانعى السياسات فهم الأسباب الجذرية لانعدام الأمن بشكل أفضل ووضع استراتيجيات أكثر فعالية لمعالجتها. تجدر الإشارة إلى أن أحد المفاهيم الرئيسية لنظرية الأمن الشامل القائمة على الأمن الإنسانى هو فكرة أن الأمن يجب أن يكون شاملًا ومتاحًا لجميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعى والاقتصادى أو خلفيتهم.

وهذا يعنى النظر فى احتياجات واهتمامات الفئات السكانية الضعيفة مثل النساء والأطفال واللاجئين والمجتمعات المهمَّشة فى التخطيط الأمنى وصنع القرار. من خلال إعطاء الأولوية للأمن الإنسانى، يمكن لصانعى السياسات خلق عالم أكثر أمنًا واستقرارًا لجميع الأفراد. ومن ثم، تقدم نظرية الأمن الشامل القائمة على الأمن الإنسانى فهمًا أكثر دقة وشمولًا للتحديات الأمنية فى القرن الحادى والعشرين، وتوفر إطارًا لتطوير سياسات أمنية أكثر استدامة وشمولًا (١٠).

أما عن نظرية التنمية الإنسانية، فهى تكشف عن التقاطع بين التنمية الفردية والرفاه المجتمعى. وتفترض هذه النظرية أنه لكى يتمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، يجب أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم. ومن خلال ضمان وجود هذه العناصر الأساسية فى مكانها الصحيح، يمكن للمجتمعات أن تخلق الظروف التى تسمح بنمو الأفراد وازدهارهم. بالإضافة إلى ذلك، تُشدد نظرية التنمية الإنسانية على أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية من أجل حماية الأفراد من الأذى وتمكينهم من عيش حياة مُرضية. ومن ثم، تشير نظرية التنمية الإنسانية إلى أن عوامل مثل الفقر والتمييز والعنف يمكن أن تحول دون نمو الأفراد وأمنهم الإنسانى. ومن خلال معالجة هذه الحواجز النظامية والعمل على تحقيق قدر أكبر من المساواة والإدماج، يمكن للمجتمعات أن تخلق بيئات تدعم رفاهية جميع الأفراد. كما تؤكد هذه النظرية على أهمية تمكين الأفراد من التحكم فى حياتهم والمشاركة بفعالية فى عمليات صنع القرار التى تؤثر عليهم. وبشكل عام، توفر نظرية التنمية الإنسانية، القائمة على الأمن الإنسانى، إطارًا شاملًا لفهم وتعزيز رفاه الأفراد ضمن السياق الأوسع للمجتمع (١١).

بالنسبة لنظرية الأمن البيئى، فهى النظرية الأنسب لموضوع الدراسة، والتى تختبر الدراسة مدى صحتها بشكل مباشر. تؤكد نظرية الأمن البيئى القائمة على مفهوم الأمن الإنسانى الترابط بين الاستدامة البيئية ورفاهية الإنسان. وتفترض هذه النظرية أنَّ تدهور البيئة يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الإنسانى، إذ يمكن أن يؤدى إلى نُدرة الموارد والصراع والنزوح وتقويض قدرة الأفراد والمجتمعات على الازدهار بشكل عام. ومن خلال التركيز على حماية البيئة وضمان استدامتها، يمكننا حماية الأمن الإنسانى بفعالية وتعزيز السلام والاستقرار.

ومن أجل التطبيق الفعال لنظرية الأمن البيئى، من الضرورى اتباع اقتراب شامل يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويتطلب هذا النهج التعاون بين الحكومات والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات البيئية مثل تغير المُناخ وإزالة الغابات والتلوث. من خلال إعطاء الأولوية لحماية البيئة ودمجها فى السياسات والاستراتيجيات، يؤكد منظرو الأمن البيئى أنه يمكن ضمان رفاهية وأمن الأجيال الحالية والمستقبلية على المدى الطويل. تجدُر الإشارة إلى أن نظرية الأمن البيئى تسلط الضوء على أهمية الاعتراف بالصلة القوية بين الاستدامة البيئية والأمن الإنسانى، وتدعو إلى العمل الجماعى لمواجهة هذه التحديات المُلحَّة (١٢).

بخصوص نظرية الحوكمة المرتبطة بالأمن الإنسانى، يؤكد منظروها أهمية حماية الأفراد من مختلف التهديدات، بما فى ذلك الفقر والصراع والتدهور البيئى. وتلقى هذه النظرية الضوء على المفاهيم التقليدية للأمن القومى التى غالبًا ما تضع رفاهية المواطنين العاديين فى غير أولوياتها، مما يؤدى إلى انتشار انعدام الأمن وعدم الاستقرار على نطاق واسع. ومن خلال وضع الأمن الإنسانى فى مركز الحوكمة، يمكن لصانعى السياسات معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وإنشاء مجتمعات أكثر إنصافًا واستدامة. يتماشى مفهوم نظرية الحوكمة القائمة على مفهوم الأمن الإنسانى مع التحديات المعاصرة مثل؛ تغير المُناخ وعدم المساواة الاقتصادية والاضطرابات السياسية. وتتطلب معالجة هذه القضايا المعقدة نهجًا شاملًا يأخذ بعين الاعتبار

احتياجات جميع الأفراد ونقاط ضعفهم، لا سيما المهمَّشين والمحرومين. ومن خلال تعزيز الأمن الإنسانى كمبدأ توجيهى للحكم، يمكن لصانعى السياسات تعزيز عمليات صنع القرار الشاملة والتشاركية التى تُمكّن المجتمعات من بناء القدرة على الصمود وتعزيز رفاهيتها بشكل عام. ومن ثم، فإن التركيز على الأمن الإنسانى فى الحوكمة لا يعزز السلام والاستقرار فحسب، بل يُسهم أيضًا فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان(١٣).

ثانيًا- أساليب معالجة التغيرات المُناخية بين المبادرات والاتفاقيات الدولية

تلعب المبادرات والاتفاقيات الدولية دورًا مهمًا فى تنسيق الجهود العالمية لمكافحة تغير المُناخ، وهى تتمثل -بشكل أساسى- فيما يلى:

١- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

مع استمرار تفاقم قضية تغير المُناخ، أصبحت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أدوات مهمة وضرورية فى التصدى لهذا التحدى العالمى. ومن أهم هذه الاتفاقيات **اتفاق باريس** الذى اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ فى عام ٢٠١٥م. تهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من الاحتباس الحرارى العالمى إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع بذل الجهود للحد من الزيادة إلى ١,٥ درجة مئوية. ويُعد اتفاق باريس إنجازًا بارزًا فى مجال التعاون الدولى؛ حيث يحدد التزامات ما يقرب من ٢٠٠ دولة بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون(١٤).

بالإضافة إلى **اتفاقية باريس**، لعبت اتفاقيات ومعاهدات دولية أخرى دورًا فى التصدى لتغير المُناخ. ومن الأمثلة على ذلك **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ** وهى معاهدة دولية اعتُمدت فى عام ١٩٩٢م بهدف تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة فى الغلاف الجوى لمنع التدخل البشرى الخطير فى النظام المُناخى. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ الأهداف العامة للتصدى لتغير المُناخ وتوفر إطارًا للتفاوض على معاهدات واتفاقيات محددة تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المُناخ.

وتعترف الاتفاقية بأن جميع الدول تتحمل مسئولية التصدى لتغير المُناخ، لكنها تُقر بأن الدول المتقدمة يجب أن تأخذ زمام المبادرة فى الحد من الانبعاثات وتقديم المساعدة المالية والتكنولوجية للدول النامية. من الإنجازات الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ اعتماد **بروتوكول كيوتو** فى عام ١٩٩٧م(١٥)، الذى حدد أهدافًا مُلزمة للدول الصناعية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. وقد شكّل البروتوكول علامة فارقة فى الجهود الدولية لمكافحة تغير المُناخ، لكنه سلط الضوء أيضًا على التحديات التى تواجه تحقيق توافق عالمى واسع النطاق بشأن العمل المُناخى. ومنذ ذلك الحين، واصلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ أداء دور محورى فى تيسير المفاوضات بين الدول للتصدى لتغير المُناخ، ما أدى إلى إبرام اتفاقيات مثل اتفاقية باريس فى عام ٢٠١٥م.

من خلال هذه الاتفاقيات، التزمت الدول خفض انبعاثاتها وزيادة الشفافية والمساءلة فى الإبلاغ عن التقدم الذى تُحرزه وتقديم الدعم للمجتمعات والدول الأكثر تضررًا من تغير المُناخ. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ منبرًا مهمًا للتعاون الدولى فى مجال تغير المُناخ، وجهودها المستمرة ضرورية لتحقيق مستقبل مستدام ومرن للجميع. وركزت اتفاقات أخرى، مثل **بروتوكول مونتريال**، على معالجة قضايا بيئية محددة، مثل استنفاد طبقة الأوزون، والتى لها أيضًا آثار على تغير المُناخ.

وعلى الرغم من التقدم المُحرَز من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ فإن فعالية هذه الاتفاقات تعتمد على التزام وتعاون جميع الدول المعنية. ويمكن لتحديات مثل الافتقار إلى آليات الإنفاذ، وتضارب المصالح الوطنية، والحواجز الاقتصادية أن تُعيق تنفيذ السياسات المُناخية. وللمضى قدمًا، سيكون من الأهمية بمكان أن تعزز الدول التزاماتها وتزيد من طموحها فى الحد من الانبعاثات والعمل معًا للانتقال إلى مستقبل مستدام ومرن. توفر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إطارًا للتعاون، ولكن الأمر متروك لكل دولة على حدة لاتخاذ إجراءات سريعة للتصدى للتهديد المتصاعد لتغير المُناخ(١٦).

٢- المنظمات والهيئات الدولية

استجابة لتحدى التغيرات المُناخية، تم إنشاء العديد من المنظمات والهيئات الدولية لمعالجة مختلف جوانب تغير المُناخ. وتؤدى هذه المنظمات دورًا جليًا فى البحث وتطوير السياسات وتنفيذ الحلول للتخفيف من آثار تغير المُناخ والتكيف معها.

ومن أبرز المنظمات الدولية ذات الصلة بتغير المُناخ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ (UNFCCC)، وقد أنشئت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ فى عام ١٩٩٢م، ومنذ ذلك الحين لعبت دورًا رئيسيًا فى الجمع بين الدول للتفاوض بشأن الاتفاقيات وتحديد أهداف للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. ويُعد مؤتمر الأطراف السنوى حدثًا رئيسيًا تجتمع فيه الدول الأعضاء لمناقشة التقدم المُحرَز وسبل تعزيز التعاون الدولى بشأن تغير المُناخ(١٧).

كما أن **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المُناخ** *The Intergovernmental Panel on Climate Change- IPCC* هى هيئة دولية أخرى بالغة الأهمية تؤدى دورًا مهمًا فى تقييم علم تغير المُناخ. وتُجرى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المُناخ مراجعات شاملة لأحدث الأبحاث المتعلقة بتغير المُناخ وتوفر لصانعى السياسات أساسًا علميًا لاتخاذ القرارات. وقد كان لتقاريرها دور فعال فى تشكيل السياسة المُناخية العالمية وتسليط الضوء على الحاجة الملحَّة لاتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار تغير المُناخ.

بالإضافة إلى هذه المنظمات، هناك العديد من الهيئات والمبادرات الدولية الأخرى التى تعمل على التصدى لتغير المُناخ، مثل **الصندوق الأخضر للمُناخ، ومرفق البيئة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية**. وتوفر هذه المنظمات التمويل وتدعم جهود بناء القدرات وتُسهّل التعاون بين الدول للتصدى لتغير المُناخ(١٨).

٣- الآليات التمويلية لمعالجة التغيرات المُناخية

يوجد العديد من الآليات التمويلية المطروحة على الساحة الدولية لمعالجة التغيرات المُناخية، والممثلة فيما يلى على سبيل المثال لا الحصر: **الصندوق الأخضر للمُناخ، وصناديق الاستثمار فى المُناخ، وأسواق الكربون**. بالنسبة للصندوق الأخضر للمناخ، هو آلية تمويلية أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ لدعم الدول النامية فى جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المُناخ والتكيف معه. ويهدف هذا الصندوق إلى تعبئة الأموال من المصادر العامة والخاصة على حد السواء للاستثمار فى مشاريع التنمية منخفضة الانبعاثات والقادرة على التكيف مع تغير المُناخ فى الدول النامية. ومن خلال توفير الدعم المالى لمشاريع مثل مبادرات الطاقة المتجددة وتدابير التكيف مع تغير المُناخ، يساعد الصندوق الأخضر للمُناخ الدول فى الانتقال نحو مستقبل أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع المُناخ.

ويؤدى الصندوق الأخضر للمُناخ دورًا واضحًا فى التصدى للتحدى العالمى لتغير المُناخ من خلال توفير الموارد المالية التى تشتد الحاجة إليها للدول النامية، لا سيما تلك الأكثر عرضة لآثار تغير المُناخ. ولا يقتصر دور الصندوق على مساعدة الدول للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والتكيف مع المُناخ المتغير فحسب، بل يُعزز أيضًا التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. من خلال الاستفادة من الأموال العامة والخاصة، يستطيع الصندوق الأخضر للمُناخ زيادة تأثيره إلى أقصى حد ودعم مجموعة واسعة من المشاريع التى تُسهم فى الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المُناخ. ونظرًا لأن تغير المُناخ لا يزال يشكل تهديدًا كبيرًا للبيئة ورفاهية الإنسان، فإن الصندوق الأخضر للمُناخ يمثل آلية تمويلية رئيسية لمساعدة الدول فى معالجة هذه القضية المُلحّة وبناء مستقبل أكثر استدامة للجميع(١٩).

أما عن صناديق الاستثمار فى المُناخ، فهى آلية تمويلية رئيسية أنشئت لمساعدة الدول النامية فى جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المُناخ والتكيف معه. وتوفر هذه الصناديق التمويل للمشروعات التى تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى وبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المُناخ. ويتألف صندوق المُناخ الأخضر من عدة نوافذ تمويلية، بما فى ذلك **صندوق التكنولوجيا النظيفة، وصندوق المُناخ الاستراتيجى، والبرنامج التجريبى للقدرة على التكيف مع تغير المُناخ**، ويستهدف كل منها مجالات محددة للعمل المُناخى. وتؤدى هذه الصناديق دورًا مهمًا فى تعبئة موارد إضافية ودعم الدول فى انتقالها إلى مسارات التنمية المنخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع المُناخ.

ويستخدم الصندوق مزيجًا من التمويل الميسر والتمويل القائم على السوق لدعم مجموعة واسعة من المشروعات المتعلقة بالمُناخ، بما فى ذلك توليد الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للأراضى، وبناء القدرة على التكيف مع المُناخ. ومن خلال توفير الدعم المالى والمساعدة الفنية للدول النامية، يساعد صندوق المُناخ الأخضر فى إتاحة فرص الاستثمار وتسريع نشر التقنيات والممارسات المبتكرة. وبالإضافة إلى تمويل المشاريع، يهدف الصندوق أيضًا إلى تعزيز قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية

علـى تصميـم وتنفيذ سياسـات وتدابير مُناخيـة فعالة. ومع استمرار تغير المُناخ فى فرض تحديات كبيرة على الاستدامة العالمية؛ فإن دور الآليـات المالية مثل صندوق الاستثمار فى المُناخ سيزداد أهمية فى دفع العمل المُناخى وتحقيق أهداف اتفاقية باريس(٢٠).

تجـدُر الإشارة إلى أن هذه الأدوات ليست وحدها المتاحة لمعالجة التغيرات المُناخية على الساحة الدولية، ولكن هناك العديـد من الأدوات الأخرى، مثل: نقـل التكنولوجيا والتعاون فـى إطارها (صنـدوق التكنولوجيا النظيفة الـذى يُعزز نشر التكنولوجيات النظيفة فى الدول النامية، وتطوير التكنولوجيا ونقلهـا لتيسيـر تبـادل التكنولوجيـات المتعلقـة بالمُناخ بين الدول)، وبناء القدرات والتدريب (مبادرات التعليم والتدريب فى مجال تغيـر المُناخ لمساعدة الدول فـى تطوير المهارات والمعارف اللازمة للتصـدى لتغير المُناخ، وتبادل المعلومات المتعلقـة بتغيـر المُنـاخ لتعزيـز تبـادل المعلومـات وأفضل الممارسـات)، و أنظمـة الرصـد والإبلاغ والتحقـق (تقديم الدول تقارير عن سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بتغير المُناخ، وأطـر الشفافيـة، مثل: وضـع قواعـد للإبلاغ عـن انبعاثات غازات الاحتباس الحـرارى وتمويل المُناخ ومراجعتها). هذا بالإضافة إلى العدالة المُناخية لمعالجة آثار تغير المُناخ على الـدول الضعيفة، وضمـان تخصيص المـوارد المالية بشكل منصف بين الدول المتقدمة والدول النامية(٢١).

ثالثًا- الاتحاد الإفريقى والتغيرات المُناخية: الإطار التاريخى والآليات والسياسات

يشارك الاتحاد الإفريقـى بنشاط فى معالجة قضية تغير المُناخ منـذ عدة عقود. وكان من أوائل وأهم الإجراءات التى اتخذهـا الاتحـاد الإفريقـى فى هـذا الصدد اعتمـاد **إعلان الجزائر فى عام ٢٠٠٠م**. اعترف هذا الإعلان بالتهديد الذى يشكلـه تغير المُناخ على القارة الإفريقية ودعا إلى بذل جهود متضافـرة للتخفيف من آثاره. وفى وقـت لاحق، أنشأ الاتحاد الإفريقـى المؤتمر الوزارى الإفريقـى المعنى بالبيئة فى عام ٢٠٠٢م، والـذى لعـب دورًا رئيسيًـا فـى تنسيق جهـود الدول الإفريقيـة للتصـدى لتغير المُناخ من خـلال مبادرات تطوير السياسات وبناء القدرات (٢٢).

وقـد واصل الاتحاد الإفريقى فى السنوات الأخيرة إعطاء الأولويـة لتغير المُناخ على جدول أعمالـه، معترفًا بأنه قضية حرجـة تتطلـب اتخاذ إجـراءات عاجلـة. فى عـام ٢٠١٥م، صادق الاتحـاد الإفريقى على اتفاقية باريـس، وهى معاهدة عالميـة تهدف إلى الحد من الاحتباس الحرارى إلى أقل من درجتين مئويتين. ومنذ ذلك الحين، شارك الاتحاد الإفريقى بنشاط فى الدعوة إلى تنفيذ اتفاقية باريس، وكذلك فى تعزيز ممارسات التنمية المستدامـة فى جميع أنحاء القارة. ونظرًا لأن إفريقيـا معرضة بشـكل خاص لآثار تغيـر المُناخ، بسبب اعتمادها الكبيـر على الزراعة ومحدوديـة مواردها للتكيف، فإن جهود الاتحـاد الإفريقى فى هذا المجال حاسمة لضمان قدرة القارة على الصمود فى مواجهة المُناخ المتغير(٢٣).

فيما يلـى، تلقـى الدراسة الضـوء على بعض الآليات والسياسـات والاستراتيجيـات التى يعكسهـا نهج الاتحاد الإفريقـى المتعدد الأوجـه للتصدى للتغيـرات المناخية؛ فبالنسبة للآليات، تأتى **استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الإفريقـى بشأن تغير المُنـاخ** والتنمية القادرة على التكيف مـع تغير المُناخ (٢٠٢٢-٢٠٣٢م) فـى المقام الأول؛ حيث تمثـل خطوة مهمة نحـو التصدى للتحديـات الملحة لتغير المُنـاخ فى القـارة. وتحـدد الخطـة استراتيجيـة شاملة للتخفيـف من آثـار تغيـر المناخ، والتـى تؤثـر بشكل غير متناسـب علـى الـدول الإفريقيـة بسبب ضعفهـا وقدرتها المحدودة على التكيف. كما تهدف، من خلال التركيز على التكيف والتخفيف وبناء القـدرة على الصمود، إلى حماية المـوارد الطبيعية والنظـم الإيكولوجية وسبـل العيش فى القارة من الآثار السلبية لتغير المُناخ.

يتمثـل أحـد المكونـات الرئيسيـة لخُطـة عمـل الاتحاد الإفريقـى بشـأن تغيـر المُنـاخ فـى تعزيـز مصـادر الطاقة المتجـددة، مثل؛ الطاقـة الشمسيـة وطاقة الريـاح والطاقة الكهرومائيـة، كوسيلة للحـد من انبعاثات غـازات الاحتباس الحـرارى والتحـول نحـو اقتصـاد منخفض الكربـون. ومن الجوانب المهمة الأخرى للخُطـة الالتزام بتعزيز قدرة الدول الإفريقيـة على التعامل مع آثار تغيـر المُناخ من خلال تطوير نظـم الإنذار المبكر، والممارسـات الزراعية الذكية مناخيًا، وتدابير الحد من مخاطر الكوارث. وبشكل عام، تشير الخطة إلـى الحاجـة المُلحّة للعمـل الجماعـى والتعاون بيـن الدول الإفريقيـة لمواجهـة التحديـات المعقدة التـى يفرضها تغير المُناخ وبناء مستقبل مستدام للقارة (٢٤).

أما عـن **الآليـة الثانية**، فيمكـن إيجازها فـى **الصندوق الإفريقـى للمُناخ** الذى يُعد مـوردًا بالغ الأهمية يعالج الحاجة الملحـة لاستراتيجيات التكيف مع المُناخ والتخفيف من آثاره فى إفريقيا. ونظرًا لتأثر القارة الإفريقية بشكل غير متناسب

بآثار تغير المُناخ، مثل الظواهر المُناخية القاسية ونُدرة المياه، يلعب صندوق المُناخ الإفريقى دورًا حيويًا فى دعم الدول لبناء القدرة على التكيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. ومن خلال توفير المساعدة المالية والخبرة الفنية، يمكّن الصندوق الدول الإفريقية من تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. ولا شك فى أن هذه المبادرة ضرورية لضمان ازدهار ورفاهية سكان القارة على المدى الطويل فى مواجهة التحديات المُناخية المتصاعدة(٢٥).

وتمثل **المجموعة الإفريقية للمفاوضين الدوليين** بشأن المُناخ **الآلية الثالثة**، وهى مجموعة من الممثلين من مختلف الدول الإفريقية الذين يجتمعون للتفاوض نيابة عن القارة فى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمُناخ. وهم كمجموعة، مسئولون عن توضيح التحديات الفريدة التى تواجهها إفريقيا فيما يتعلق بتغير المُناخ، مثل الظواهر الجوية المتطرفة والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر. ويدافع هؤلاء المفاوضون عن السياسات والتدابير التى من شأنها توفير الدعم والموارد لمساعدة الدول الإفريقية فى التكيف مع آثار تغير المُناخ والتخفيف من حدتها، كما يضغطون من أجل تحقيق أهداف أكثر طموحًا لخفض الانبعاثات من الدول المتقدمة من أجل ضمان أن تكون الجهود العالمية لمكافحة تغير المُناخ منصفة وفعالة. وتؤدى المجموعة الإفريقية دورًا حاسمًا فى صياغة السياسات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمُناخ، مما يضمن سماع أصوات الدول الإفريقية وشواغلها ومعالجتها فى النقاش العالمى بشأن المُناخ(٢٦).

وفيما يخص السياسات، فهى تتلخص فى ثلاث نقاط رئيسية:

أ- لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المُناخ (*CAHOSCC*)، والتى أنشئت عام ٢٠٠٩م وهى هيئة رفيعة المستوى توفر القيادة السياسية والتوجيه السياسى بشأن العمل المُناخى، مما يضمن بقاء تغير المُناخ أولوية على جدول أعمال الاتحاد الإفريقى.

ب- المؤتمر الوزارى الإفريقى المعنى بالبيئة، وهو ينسق السياسات البيئية ويعزز التعاون بين الدول الإفريقية، ويتناول تغير المُناخ كقضية بيئية رئيسية.

ج- الخُطط القومية لتغير المُناخ، حيث وضعت الدول الإفريقية خُططًا وطنية قومية للمُناخ تتماشى مع الاستراتيجية العامة للاتحاد الإفريقى، وتحدد إجراءاتها وأهدافها المحددة لمعالجة تغير المُناخ على المستوى القومى(٢٧).

رابعًا- نتائج الدراسة والسياسات المقترحة

إن أهم المقترحات التى تطرحها الدراسة هو المبادرة المصرية للقيام بدور مهم فى تفعيل التعاون الدولى فيما يخص إدارة التغيرات المُناخية وآثارها من خلال الاتحاد الإفريقى، وهو الدور الذى تبين -بشكل عام- من خلال استضافة مصر مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتغير المُناخ *COP27*، كما أن مصر تضطلع بدور مهم فى الاتحاد الإفريقى عندما يتعلق الأمر بمعالجة قضايا تغير المُناخ لضمان الأمن الإنسانى فى إفريقيا، وقد شاركت مصر -بشكل جلى- فى الدعوة إلى سياسات ومبادرات تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المُناخ وضمان أمن ورفاهية سكان القارة الإفريقية. وبناءً على عضويتها فى الاتحاد الإفريقى، شاركت مصر بفعالية فى مبادرات المنظمة للتصدى لتغير المُناخ؛ حيث كانت داعية صريحة للعمل المُناخى فى مختلف قمم واجتماعات الاتحاد الإفريقى، كما سلّطت الضوء على أهمية معالجة هذه القضية لضمان التنمية المستدامة للقارة. كما شاركت مصر بفعالية فى تعزيز الطاقة المتجددة وغيرها من الممارسات المستدامة داخل المنطقة، مع التركيز على الحد من انبعاثات الكربون وتعزيز النمو الأخضر(٢٨).

فيما يتعلق بالأمن الإنسانى، كان لمصر الدور الرئيسى فى تعزيز المبادرات الرامية إلى معالجة تأثير تغير المُناخ على السكان الضعفاء فى إفريقيا؛ حيث شاركت فى مبادرات مختلفة لتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والأمن الغذائى وخدمات الرعاية الصحية للمجتمعات المتضررة من تغير المُناخ. كما شاركت مصر فى تعزيز جهود حل النزاعات وبناء السلام داخل الاتحاد الإفريقى لضمان أمن ورفاهية السكان. وتتمثل إحدى المساهمات الرئيسية لمصر فى جهود الاتحاد الإفريقى للتصدى لتغير المُناخ والأمن الإنسانى فى ريادتها فى تطوير مبادرة الطاقة المتجددة فى إفريقيا. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة إمكان الوصول إلى مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة فى إفريقيا، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفورى وتعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، هذا بالإضافة إلى مشاركتها فى الترويج لهذه المبادرة داخل الاتحاد الإفريقى، كما خصصت موارد كبيرة لدعم تنفيذها فى جميع أنحاء القارة الإفريقية(٢٩).

وبالإضافة إلى الجهود التى تبذلها مصر للتصدى لتغير المُناخ وضمان الأمن الإنسانى فى إطار الاتحاد الإفريقى، فقد أسهمت مصر فى تعزيز التعاون الإقليمى والتعاون بشأن هذه القضايا. وقد لعبت مصر دورًا رئيسيًا فى تيسير الحوار والتعاون بين الدول الإفريقية لمواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بتغير المُناخ والأمن الإنسانى، كما شاركت أيضًا فى تعزيز مبادرات تبادل المعرفة وبناء القدرات لمساعدة الدول الإفريقية فى بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المُناخ.

يُعد التزام مصر تعزيز الطاقة المتجددة، وتعزيز فرص الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية، وتعزيز جهود حل النزاعات وبناء السلام أمرًا ضروريًا لبناء القدرة على الصمود وضمان أمن سكان إفريقيا. وتبرز قيادة مصر فى تطوير مبادرة الطاقة المتجددة فى إفريقيا وتعزيز التعاون الإقليمى بشأن هذه القضايا المهمة تفانيها فى التصدى للتحديات التى تواجه القارة. وللمضى قُدمًا -وفقًا للعديد من الدراسات المتخصصة فى هذا الشأن- ينبغى أن تواصل مصر القيام بدور رائد فى الدعوة للسياسات والمبادرات التى تُعزز التنمية المستدامة وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المُناخ داخل الاتحاد الإفريقى، وينبغى أن تستمر فى دعم مبادرات الطاقة المتجددة، وتعزيز جهود حل النزاعات وبناء السلام، وتيسير التعاون الإقليمى لمعالجة تأثير تغير المُناخ على السكان فى إفريقيا(٣٠).

إن دور مصر داخل الاتحاد الإفريقى فعال فى تعزيز استجابة القارة لتغير المُناخ من خلال مناصرة التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الإقليمى كما أظهرت الدراسة، أسهمت مصر بشكل كبير فى تعزيز الأمن الإنسانى فى مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المُناخ. وقد لعبت لجنة الاتحاد الإفريقى المعنية بتغير المُناخ، تحت قيادة مصر، دورًا محوريًا فى وضع سياسات واستراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المُناخ وبناء القدرة على التكيف. ومع ذلك، فإن التحديات التى يفرضها تغير المُناخ عالمية بطبيعتها، وتتطلب معالجتها بفعالية جهدًا دوليًا منسقًا، لذلك يجب على لجنة تغير المُناخ التابعة للاتحاد الإفريقى تعزيز تعاونها مع الهيئات المماثلة فى المنظمات الدولية الأخرى.

ولتعزيز فعالية استجابة الاتحاد الإفريقى لتغير المُناخ وتعزيز قدرة إفريقيا على التكيف مع تغير المُناخ ولتفعيل التعاون الدولى، تنتهى الدراسة إلى بعض الحلول أهمها أن تقيم لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المُناخ *The Committee of the African Heads of State and Government on Climate Change- CAHOSCC*، التابعة للاتحاد الإفريقى شراكة رسمية مع اللجان المماثلة فى المنظمات الدولية الأخرى، مثل: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ، والفريق الحكومى الدولى المعنى بتغير المُناخ، والاتحاد الأوروبى، كما ينبغى أن تركز هذه الشراكات على:

١- المستوى السياسى:

أ- إنشاء لجنة إقليمية مخصصة لتنسيق سياسات تغير المُناخ وتبادل أفضل الممارسات وتيسير التعاون الدولى.

ب- تعزيز الجهود الدبلوماسية للدعوة إلى اتخاذ إجراءات مُناخية طموحة على المستوى العالمى، لا سيما فى سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المُناخ.

ج- تعزيز مبادئ العدالة المُناخية لضمان أن تتحمل الدول المتقدمة نصيبًا أكبر من العبء فى التصدى لتغير المُناخ ودعم الدول الضعيفة.

٢- المستوى الاقتصادى:

أ- يمكن إنشاء صندوق للاستثمار الأخضر يكون مخصصًا لتعزيز الاستثمارات المستدامة فى الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية مُناخيًا، والبنية التحتية القادرة على التكيف مع المُناخ.

ب- تشجيع السياسات التجارية التى تعطى الأولوية للممارسات المستدامة، وتقلل من انبعاثات الكربون، وتدعَم الصناعات القادرة على التكيف مع المُناخ.

ج- تخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلة الديون للدول الإفريقية المتأثرة بشدة بتغير المُناخ لتخصيص الموارد لتدابير التكيف والتخفيف من آثاره.

د- تعبئة الموارد والدعوة لزيادة المساعدات المالية والتقنية لدعم جهود التكيف مع تغير المُناخ والتخفيف من آثاره فى إفريقيا.

٣- المستوى القانونى والمؤسسى:

أ- يمكن أن يوفر تعزيز القانون الدولى وأطر الحوكمة الدولية أساسًا قانونيًا واضحًا للعمل المُناخى وضمان المساءلة.

ب- إنشاء آليات تعاون إقليمية بما يمكن أن يؤدى إلى تيسير العمل المنسق بشأن تغير المُناخ، لا سيما فى المجالات ذات التحديات المشتركة.

ج- الاستثمار فى بناء قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص يمكن أن يُعزز قدرتها على تنفيذ السياسات والمبادرات المُناخية.

٤- المستوى الاجتماعى (البعد الصحى والثقافى):

أ- البعد الصحى:

- قد يؤدى تطوير نظم صحية قادرة على التكيف مع المُناخ إلى معالجة الآثار الصحية لتغير المُناخ، مثل الظواهر الجوية المتطرفة والأمراض المعدية.
- تعزيز التثقيف فى مجال الصحة العامة قد يؤدى إلى زيادة الوعى بالمخاطر الصحية المرتبطة بالمُناخ وتمكين الأفراد من اتخاذ التدابير الوقائية.
- إنشاء شبكات أمان اجتماعى الذى قد يؤدى إلى حماية الفئات السكانية الضعيفة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغير المُناخ.

ب- البعد الثقافى:

- الحض على الاعتراف بنظم وممارسات الشعوب الأصليين فى إفريقيا وتبنى حلول من مختلف المنظورات للتكيف مع المُناخ، لا سيما فى مجالى الزراعة وإدارة الموارد.
- تعزيز التبادل الثقافى والدبلوماسية الذى يؤدى إلى بناء الثقة والتفاهم بين الدول، مما يسهل التعاون فى القضايا المتعلقة بالمُناخ.
- إشراك الشباب فى العمل المُناخى من خلال التعليم والتدريب وفرص القيادة يمكن أن يضمن مستقبلًا مستدامًا ويعزز الشعور بالملكية فى الحلول المُناخية.

٥- المستوى العلمى والتوعوى:

أ- البحوث المشتركة وتطوير السياسات: التعاون فى مشاريع بحثية مشتركة، وتبادل أفضل الممارسات، ووضع سياسات واستراتيجيات منسقة للتصدى لتغير المُناخ.

ب- بناء القدرات: توفير التدريب والدعم فى مجال بناء القدرات للدول الإفريقية لتعزيز قدرتها على التكيف مع آثار تغير المُناخ والتخفيف من حدتها.

٦- المستوى التكنولوجى:

أ- نقل التكنولوجيا وتطويرها فى إفريقيا يمكن أن يساعد الدول الإفريقية فى الوصول إلى التكنولوجيات الصديقة للمُناخ وتكييفها، مما يقلل من اعتمادها على الوقود الأحفورى.

ب- إنشاء مراكز الابتكار والشراكات التى يمكن أن تؤدى إلى تعزيز البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات المتعلقة بالمُناخ.

ج- الاستثمار فى البنية التحتية الرقمية الذى يمكن أن يؤدى إلى تحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز رصد المُناخ، وتسهيل التنمية القادرة على التكيف مع المُناخ.

٧- المستوى البيئى:

أ- وضع استراتيجيات شاملة للتكيف والتخفيف على المستويين الإقليمى والوطنى، مع التركيز على مجالات مثل الزراعة والموارد المائية والنظم الإيكولوجية الساحلية.

ب- تعزيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفورى والتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى.

ج- تنفيذ سياسات لحماية واستعادة الغابات التى تلعب دورًا حاسمًا فى عزل الكربون والحفاظ على التنوع البيولوجى.

الخلاصــة :

لا شـك فـى أن تفعيـل التعـاون الدولـى لن يتـم إلا بتعزيـز التعـاون فيما بيـن دول الجنوب بيـن الدول الإفريقيـة لتبادل المعرفـة والتكنولوجيا والموارد المتعلقة بالتكيف مع تغير المُناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيـز الشراكات مع الدول المتقدمة لتعبئة الموارد الماليـة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل العمـل المُناخى فى إفريقيا، والدعوة إلى إنشاء آليات فعالة لتمويل المُناخ، مثل الصندوق الأخضر للمُناخ، لتوفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به للمشروعات المتعلقة بالمُناخ.

ومـن ثَـم، خلصت الدراسة إلـى أن التعاون الدولى أصبح ضرورة أكثر إلحاحًـا من أى وقت مضى للتصدى لتغيـر المُناخ، لا سيما بالنسبة لإفريقيا، القارة التى تتأثـر بآثاره بشكل متباين. ولحماية الأمن الإنسانى بشـكل فعـال، يجـب على الاتحـاد الإفريقى، بقيادة مصـر، إعطاء الأولويـة لتعزيز التعـاون فيما بين دول الجنـوب، وإقامـة شراكات قوية مـع الدول المتقدمة، وبنـاء القدرات لتعزيز قدرة الـدول الإفريقية على تنفيـذ السياسات والمشاريع المُناخية بفعالية، هذا بالإضافـة إلى عمل صندوق المُناخ الأخضر ومحاولة استكشاف آليات تمويل مبتكرة لتعبئة موارد إضافية للعمل المُناخى.

مـن خلال تنفيذ هـذه الاستراتيجيات، يمكن للاتحـاد الإفريقى بقيادة ومبادرة مصريـة أن يلعبا دورًا محوريًـا فـى دفع عجلة التعـاون الدولى والنهوض بالعمل المُناخى فـى القارة، ولن يؤدى ذلـك إلى حماية الأمن الإنسانى فحسب، بل سيُسهم أيضًا فى تحقيق التنمية المستدامة ومستقبل عالمى أكثر إنصافًا.

الهوامش :

(1) Jürgen Scheffran and Elise Remling, The Social Dimensions of Human Security under a Changing Climate, (in) Michael R Redclift and Marco Grasso (eds.) Handbook on Climate Change and Human Security, First Edition, Edward Elgar Publishing Limited, 2013, USA, p. 137.

(2) David Andersen-Rodgers and Kerry F. Crawford, Human security: Theory and action, 2022, Rowman& Littlefield, UK, p. 235.

(3) Kentaro Tamura, Climate Change, International Cooperation and Credibility Problems, Institute for Global Environmental Strategies, 2005, Japan, pp. 5- 6.

(4) Yilin Wang and Bin Zhou, Exploring the Impact of International Cooperation on Climate Change, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 670, Atlantis Press, Netherlands, p. 1409.

(5) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, 1st Edition, 1999, UK, p. 225.

(6) Kseniya Oksamytna, Advocacy and Change in International Organizations: Communication, Protection, and Reconstruction in UN Peacekeeping, Oxford University Press, 2023, UK, p. 25.

(7) David Victor, Michael Oppenheimer, and Cameron Hepburn, Governing Climate Change: A Global Perspective, Cambridge University Press, 2010, UK.

(8) Marco Grasso, Climate Justice from Theory to Practice: The Responsibility and Duties of the Oil Industry, (in) Fausto Corvino and Tiziana Andina (eds.), Global Climate Justice: Theory and Practice, E-International Relations, 2023, England, p. 232.

(9) Radoslav S. Dimitrov, Climate Diplomacy, (in) Karin Bäckstrand and Eva Lövbrand (eds.), Research Handbook on Climate Governance, Edward Elgar Publishing, 2015, UK, p. 104.

(10) Dritero Arifi, The concept of “Comprehensive security” as a draft for reconstructing security in a system of international relations, ILIRIA International Review, 2016, Kosovo, p. 28.

(11) Richard M. Lerner et al., Concepts and Theories in Human Development, (in) Marc H. Bornstein and Michael E. Lamb, Psychology Press, 7th Edition, 2015, New York, p. 12.

(12) Eileen Petzold-Bradely et al., Theoretical Linkages and Policy Approaches to the Environment and Security Debate: Providing an Overview, (in) Eileen Petzold-Bradely et al. (eds.), Responding to Environmental Conflicts: Implications for Theory and Practice, Springer Science+Business Media Dordrecht, 2001, Hungary, p. 2.

(13) Vasudha Chhotray and Gerry Stoker, Governance Theory and Practice: A Cross-Disciplinary Approach, Palgrave Macmillan, 2005, UK, p. 105.

(14) Low-Carbon Green Growth in Asia Policies and Practices, A Joint Study of the Asian Development Bank and the Asian Development Bank Institute, 2013, China, p. 61.

(15) Duncan French, 1997 Kyoto Protocol to the 1992 UN Framework Convention on Climate Change, Journal of Environmental Law, 1998, Vol. 10, No. 2, 10th Anniversary Issue (1998), Oxford University Press, p. 231.

(16) Natascha van Bommel and Johanna I. Hoffken, The Urgency of Climate Action and the Aim for Justice in Energy Transitions – Dynamics and Complexity, Environmental Innovation and Societal Transitions, (48), 2023, p. 5.

(١٧) المركـز المصـرى للحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطاريـة بشأن تغير المناخ.. عشرون عامًا مـن محاولات إنقاذ الكوكب "بروفايل"، الاثنين ١٥ أغسطس ٢٠٢٢.

https://ecesr.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA/ (September 22, 2024)

(18) Daniel Bodansky, Jutta Brunnée and Lavanya Rajamani, International Climate Change Law, OUP Oxford, 2nd Edition, 2017, UK, p. 20.

(19) Lian-biao CUI1 et al., Design and Analysis of the Green Climate Fund, Journal of Systems Science and Systems Engineering, 23(3), 2014 p. 268.

(20) Sven Teske, Achieving the Paris Climate Agreement Goals, Springer International Publishing, 1st Edition, 2019, p. 472.

(21) David Schlosberg, Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature, Oxford University Press, 2nd Edition, UK, p. 90.

(22) Michael Addaney and Ademola Oluborode Jegede, Human Rights and the Environment Under African Union Law, Springer International Publishing, 1st Edition, 2020, p. 27.

(23) Jakkie Cilliers, The Future of Africa: Challenges and Opportunities, Springer International Publishing, 2021, p. 376.

الهوامش :

(24) Konstantinos D. Magliveras and Gino J. Naldi, The African Union (AU), Wolters Kluwer, 2024, Netherlands, p. 1990.

(25) Pak Sum Low, Climate Change and Africa, Cambridge University Press, 2nd Edition, 2006, UK, p. 305.

(26) Linda Siegele and María del Pilar Bueno Rubial, Negotiating Climate Change Adaptation: The Common Position of the Group of 77 and China, 1st Edition, Springer International Publishing, 2020, p. 128.

(27) William Kwadwo Dumenu, Michael Addaney and D B Jarbandhan, Climate Change in Africa: Adaptation, Resilience, and Policy Innovations, Palgrave Macmillan, 2023, UK, p. 44.

(28) Namira Negm, An Introduction to the African Union Environmental Treaties, Springer International Publishing, 2023, p. 125.

(29) Ross M. Pink and Luthfi Dhofier, Understanding Human Security and Climate Change, Edward Elgar Publishing, 2024, UK, p. 128.

(30) Oluwatoyin Adejonwo and Olubunmi Afinowi, Human Rights Approach to Climate Justice in Africa: Experiences from other Jurisprudences, (in) Ademola Oluborode Jegede and Oluwatoyin Adejonwo (eds.), Climate change justice and human rights: An African perspective, Pretoria University Law Press, 2023, South Africa, p. 40.

أثر تفعيل التعاون الدولى لمواجهة التغيرات المناخية على تعزيز الأمن الإنسانى دراسة حالة للاتحاد الإفريقى (٢٠٠٢- ٢٠٢٤م)

■ د. ياسمين رضوان
مدرس العلوم السياسية ومدير وحدة الجودة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المستقبل - مصر

المستخلص :

تبحث هذه الدراسة فى العلاقة المعقدة بين تغير المُناخ والأمن الإنسانى والتعاون الدولى، مع التركيز على الاتحاد الإفريقى كدراسة حالة. وتستكشف الآثار المدمرة لتغير المُناخ على الأمن الإنسانى فى إفريقيا، بما فى ذلك انعدام الأمن الغذائى ونُدرة المياه والنزوح. وتحلل الدراسة المبادرات والاتفاقيات الرئيسية التى تهدف إلى التصدى لتغير المُناخ، وتسلط الضوء على الدور المحورى للاتحاد الإفريقى فى التخفيف من آثاره السلبية وتعزيز التكيف. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة مساهمة مصر فى تفعيل التعاون الدولى فى التصدى لتغير المُناخ.

ومن خلال دراسة العوامل التى يمكن أن تعزز الأمن الإنسانى فى إفريقيا، تؤكد الدراسة الترابط بين التنمية المستدامة والأمن الإنسانى والتعاون الدولى. بالإضافة إلى ذلك، تستعرض الدراسة دور الجهات الفاعلة من غير الدول فى إدارة تغير المُناخ من خلال التعاون الدولى. وفى النهاية، تُختتم الدراسة بالتشديد على أهمية تنسيق الجهود بين المنظمات الإقليمية والدولية، بتيسير من الاتحاد الإفريقى، للتصدى بفعالية لتغير المُناخ وحماية الأمن الإنسانى فى إفريقيا.

الكلمات المفتاحية : التغير المناخى، الأمن الإنسانى، التعاون الدولى.

The Impact of International Cooperation Activation to Address Climate Change on Enhancing Human Security The African Union as a Case Study (2002-2024)

■ *Dr. Yasmine Radwan*
Assistant Professor of Political Science and Head of Quality Assurance Unit
Faculty of Economics and Political Science, Future University in Egypt (FUE)

Abstract:

This paper examines the intricate relationship between climate change, human security, and international cooperation, focusing on the African Union (AU) as a case study. It explores the devastating effects of climate change on human security in Africa, including food insecurity, water scarcity, and displacement. The paper analyzes key initiatives and agreements aimed at addressing climate change, highlighting the AU's pivotal role in mitigating its negative impacts and promoting adaptation. Additionally, it investigates Egypt's contribution to activating international cooperation in addressing climate change. By examining factors that could enhance human security in Africa, the paper underscores the interconnectedness between sustainable development, human security, and international cooperation. Furthermore, it explores the role of non-state actors in managing climate change through international collaboration. Ultimately, the paper concludes by emphasizing the importance of coordinated efforts among regional and international organizations, facilitated by the AU, to effectively address climate change and safeguard human security in Africa.

Keywords: Climate Change, Human Security, International Cooperation.